انفاق ميزانية الكويت في 2016 - 2017 دون تغيير .. والعجز المرجح 13 % من الناتج المحلي

خطة إصلاح تتضمن تخفيض الدعوم وفرض ضرائب القيمة المضافة

الإنفاق الرأسمالي سيحافظ على مستوياته الجيدة بالرغم من تدني أسعار النفط

أقر مجلس الأمة مؤخراً ميزانية الكويت للسنة المالية 2016-2017 والتي تشير إلى توقعات بتسجيل عجز يقدر عند 8.7 مليار دينار أو 26 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي حسب التقديرات الرسمية. إلا اننا نتوقع ان يأتي العجز دون ذلك مع تجاوز أسعار النفط السعر المحدد في الميزانية والبالغ 35 دولار للبرميل، وذلك قبل تحويل مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة. ونقدر بلوغ العجز ما نسبتة 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي اي بحدود المعدل المحقق في العام السابق . ومن المفترض ان يتم تمويل عجز الميزانية جزئيا من خلال إصدار السندات وذلك على غرار اطلاق الحكومة العديد من الإصلاحات المالية والهيكلية بهدف تقليص العجز وضمان الإستدامة المالية.

وتتوقع الميزانية تراجع الإيرادات للعام الثالث على التوالي وذلك إثر تدني أسعار النفط. إذ تراجع إجمالي الإيرادات بواقع 16٪ في السنة المالية 2016-2017 لتبلغ 10.2 مليار دينار.

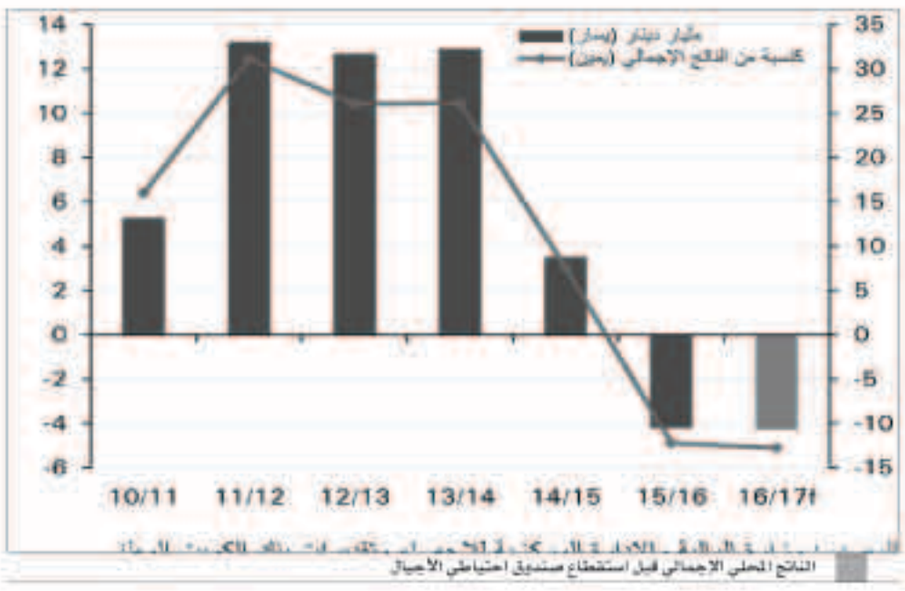

الناتج المحلي الإجمالي قبل استقطاع صندوق احتياطي الأجيال

وبينما ترجح الميزانية ارتفاع انتاج النفط بصورة طفيفة الى 2.8 مليون برميل يومياً إلا أنها تتوقع تراجع الإيرادات على اعتبار أن اسعار النفط ستكون متدنية عند 35 دولار للبرميل مقارنة بالعام الماضي عند 45 دولار للبرميل. ونتوقع أن تفوق الإيرادات الفعلية عن تقديرات الميزانية بنحو 35٪ إلى 40٪ بمستوى ما حققته في العام الماضي، وذلك في ظل اقتراب اسعار النفط من مستوى 40 دولار للبرميل حاليا. وتتوقع الميزانية بلوغ الإيرادات غير النفطية 1.6 مليار دينار محققة ارتفاع بواقع 11٪ عن العام الماضي ولكنها لا تزال رغم ذلك تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات.

من المتوقع أن يتراجع الإنفاق الحكومي بشكل طفيف إثر خفض الإنفاق بما لا يقل عن 17٪ خلال العام الماضي. إذ تم تقليل تقديرات إنفاق الميزانية بنحو 1.5٪ لتصل إلى 18.9 مليار دينار وتوقعات على الصعيد المقابل بارتفاع الإنفاق في مكون الرواتب والأجور (الباب الأول) ومكون المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية (الباب الخامس) بنحو 2.7٪ و 1.5٪ على التوالي واللذان يعدان أكبر المكونات حجما. بينما من المتوقع أن يتراجع الإنفاق على مكون المستلزمات السلعية والخدمات (الباب الثاني) ومكون المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة (الباب الرابع) وذلك بواقع 14٪ و13٪ على التوالي.

من المتوقع ان يحافظ إجمالي الإنفاق الرأسمالي على مستوياته الجيدة على الرغم من تدني أسعار النفط. وبينما تخصص الميزانية 2.2 مليار دينار لمكون المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة (الباب الرابع) ومكون وسائل النقل والمعدات والتجهيزات (الباب الثالث) بنسبة تقل عن العام الماضي بواقع 8.4٪ وتعد الأقل منذ ست سنوات إلا ان ذلك لا يشمل نحو مليار دينار مخصص لمشاريع التنمية والذي يدرج ضمن المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية (الباب الخامس). لذا فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الاستثماري في الميزانية بواقع 2.7٪ ليصل إلى 3.3 مليار دينار.

ويأتي الإنفاق على معظم مشاريع التنمية الذي بدأت وتيرته بالتسارع من خارج الميزانية، والتي من ضمنها مشاريع النفط والغاز ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث تشير مبد للمشاريع ان وتيرة ترسية المشاريع الحكومية قد حافظت على قوتها. فقد بلغ عدد المشاريع التي أرسيت في النصف الأول من العام 2016 نحو 2.25 مليار دينار كما من المتوقع أن يتم إرساء مشاريع إضافية بقيمة 8.4 مليار دينار قبل نهاية العام.

وقد وافق مجلس الأمة على تمويل جزء من عجز الميزانية من خلال زيادة إصدار السندات والصكوك المحلية والعالمية بقيمة 5 مليار دينار في السنة المالية 2016-2017. وقد اعلن وزير المالية انس الصالح ان الوزارة ستسعى للحصول على قرض بقيمة ملياري دينار من خلال إصداراتها في أسواق الدين المحلية. وقد جمعت الوزارة حتى الآن نحو 900 مليون دينار من خلال إصدار السندات والصكوك خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة المالية 2016-2017 كما تنوي الحصول على 3 مليارات دينار إضافية من الأسواق العالمية بالعملة الأجنبية. أما بقية العجز فسيتم تمويله من خلال اللجوء إلى مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

كما وافقت الحكومة أيضاً على خطة الإصلاح التي من شأنها مواجهة عجز الميزانية وغيره من المسائل الاقتصادية العالقة وذلك على المدى المتوسط، من أبرز بنودها خفض كبير في الدعوم وفرض ضرائب القيمة المضافة، وفي خطوة غير مسبوقة، وافق مجلس الأمة على زيادة تعرفة الكهرباء التي ستدخل حيز التنفيذ في سبتمبر من العام 2017. إذ يشكل دعم الكهرباء والماء وزناً كبيراً من الكلفة الإجمالية للدعم يتجاوز النصف. في حين قد أقر المجلس صورة مخففة عن المشروع الذي تم إقتراحه من قبل الحكومة الا انها تبقى خطوة تاريخية وقد توفر خزينة الدولة ما يقارب 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

الإيرادات النفطية

مجلس الأمة وافق على تمويل جزء من العجز بزيادة إصدار السندات والصكوك المحلية والعالمية

كما تبحث الحكومة أيضاً خيار فرض ضرائب جديدة لتعزيز الإيرادات غير النفطية مع إحتمال تطبيقها بحلول العام 2019. فقد اقترحت الحكومة مشروع لفرض ضريبة الشركات والتي قد تستبدل بعض الضرائب الحالية بضريبة ذات نطاق اوسع على دخل الشركات المحلية والأجنبية وبنسبة تصل إلى 10٪. وتقوم السلطات ايضا بدراسة فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ وذلك بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ولكن تبقى هذه الاقتراحات بحاجة لتشريع حتى تدخل في طور التنفيذ.

بنك الإثمار ينظم برنامج تدريب صيفياً لطلبة الجامعات

قام بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، بمواصلة تقليده منذ سنوات لاستضافة برنامج التدريب الصيفي لطلبة المرحلة الجامعية. إن هذا البرنامج السنوي والذي يعد جزءاً من التزام البنك بدوره في المساعدة على إعداد جيل المستقبل من المصرفيين المتخصصين، يوفر لطلبة الجامعات الفرصة لتجربة العمل في بنك إسلامي.

وهذا العام، شارك 35 طالبا وطالبة أغلبهم من جامعات البحرين بالبرنامج الذي يستمر لمدة شهرين والذي تظمته إدارة الموارد البشرية في البنك بالتنسيق مع الطلبة وجامعاتهم. وقد تم توزيع الطلبة المشاركين في البرنامج على إدارات وأقسام مختلفة في بنك الإثمار، بما في ذلك وحدة الأعمال المصرفية للأفراد والفروع المحلية والعمليات والشئون الإدارية والحسابات المتعثرة والتحصيل ووحدات دعم الأعمال المصرفية للأفراد والرقابة المالية والالتزام الشرعي وتطوير الأعمال والشئون القانونية وتقنية المعلومات والاتصالات المؤسسة والتسويقية.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار السيد أحمد عبد الرحيم: «كبنك رائد في الصيرفة الإسلامية بالمنطقة، يدرك بنك الإثمار أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه في دعم المجتمع الذي يعمل فيه. إن هذه المسئولية نأخذها دائما على محمل الجد، ويمثل برنامج التدريب السنوي الذي يقام في الصيف خير دليل على ذلك، حيث انه يساهم بشكل مباشر في المساعدة على أن تظل البحرين تحتفظ بمكانتها كمركز مالي رئيسي في الشرق الأوسط».

وأضاف السيد عبدالرحيم: «إن طلبة الجامعات اليوم سيكونون غدا متخصصين في الصيرفة وسيصبحون بعدها روادا في هذا القطاع. وقد حظيت البحرين بمكانة مرموقة كمركز مالي إقليمي رئيسي، وللمحافظة على هذه المكانة، يجب علينا مواصلة الاستثمار في الشباب».

ومن جانبها، قالت رئيس إدارة الموارد البشرية في بنك الإثمار السيدة إيناس رحيمي: «يسرنا دائما أن نساهم في تطوير رواد المستقبل في القطاع المصرفي بالبحرين، وخاصة من خلال مساعدة طلبة الجامعات على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لبدء حياتهم المهنية».

المشاركون في البرنامج في صورة تذكارية

وأضافت السيدة الرحيمي قائلة: «إن برنامج التدريب الصيفي يكمل الجانب النظري الذي يتم تدريسه في الجامعات من خلال الممارسة العملية والتدريب في موقع العمل للمساعدة في إعداد الطلبة بشكل أفضل للحصول على وظيفة. إن الطلبة الذين أظهروا التزامهم ورغبتهم في التعلم والعمل خلال فترة البرنامج التدريبي قد تم منحهم شهادة تقدير، بالإضافة إلى مكافئة نقدية رمزية».

يذكر أن برنامج التدريب الصيفي السنوي الخاص ببنك الإثمار يتم تنظيمه منذ سنوات طويلة تماشياً مع التزام البنك بمسئوليته المجتمعية وبالمساعدة في تطوير الجيل الجديد من المصرفيين المتخصصين. ويتم تعريف المتدربين في برنامج التدريب بالهيكل التنظيمي للبنك ومجالات العمل الأساسية في بنك تجزئة إسلامي بالإضافة إلى التعرف على العمليات المصرفية اليومية التي يجريها البنك. كما يوضح البرنامج أيضاً كيفية التعامل مع التحديات اليومية في بيئة العمل الواقعية.

بعد الإعلان عن الفائز بالسحب الكبير للربع الثاني

«التجاري» يستقبل الفائز بجائزة 150 ألف دينار

جانب من تسليم الجائزة

أعلن البنك التجاري عن فوز وانضمام نازك زيد جودة الشماس إلى قائمة الفائزين بجائزة سحب «حساب النجمة» الذي اقامه البنك على جائزة السحب الكبير للربع الثاني، حيث تم إعلان النتائج في السحب الذي أجراه البنك في المبنى الرئيسي تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة.

وبهذه المناسبة استقبلت السيدة لينا درويش - رئيس إدارة الفروع بقطاع الخدمات المصرفية للافراد السيد وسيم عبد المنعم زوج الفائزة المتواجدة حالياً خارج البلاد، مقدمة له التهاني بالفوز بجائزة الـ 150.000 دينار كويتي.

وأعرب السيد وسيم عن سعادته بفوز زوجته بهذه الجائزة التي ادخلت الفرحة والسرور على قلب أفراد أسرته، مشيداً بالخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة التي يقدمها التجاري والتي تلبي كافة احتياجات العملاء.

ومازالت الفرصة متاحة امام عملاء البنك التجاري لمضاعفة فرصهم والفوز بجوائز «حساب النجمة» المتعددة والتي تصل قيمتها إلى 250.000 دينار كويتي. هذا، ويعد حساب النجمة هو الحساب الوحيد الذي يقدم اكبر جائزة يومية في الكويت بقيمة 7.000 دينار كويتي، كما انه يوفر عدد من المزايا الإضافية لعملائه مثل الحصول على بطاقة سحب آلي وإصدار بطاقة ائتمان للعميل بضمان الحساب وكذلك الحصول على كافة خدمات البنك التجاري المصرفية. ويتأهل عملاء حساب النجمة للدخول في السحوبات الأسبوعية والربع سنوية تلقائيا عند فتح حساب النجمة ابتداء من مبلغ 500 دينار كويتي.

البنك يقدم خدمة فريدة من نوعها

«وربة» يطلق «التواصل المباشر» عبر الـ «WhatsApp»

بالاستناد الى إستراتيجيته التنموية وتحت شعاره «نتميز بالحلول»، يضيف بنك وربة انجازا جديدا الى سلسلة انجازاته في تبني آخر التطبيقات التكنولوجية عارفا من خلالها الى تقديم أرقى خدمة لعملائه وتلبية متطلباتهم بيسر وسهولة. فمؤخرا، أطلق البنك الأسرع نموا والذي يقدم سلسلة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق مستويات محلية وعالمية، لعملائه في الكويت والخارج، خدمة ال WhatsApp التي تمكنهم من التواصل مع البنك على مدار الساعة، عبر المحادثة المباشرة مع فريق متخصص من بنك وربة.

وتأتي مبادرة بنك وربة حرصا منه على تنويع قنوات التواصل مع العملاء لاسيما وانه يدرك الاتجاه المتنامي في التواصل عبر قنوات المحادثة التكنولوجية عبر الهواتف النقالة والمنتشرة بقوة بين فئات الشباب ، مما يجعله البنك الأكثر حرصا على ابتكار حلول مميزة تعزز الخدمات المصرفية ويحرص في تصميمها على أن تؤمن أفضل خدمة لعملائه وتلبي تطلعاتهم.

وصرح بنك وربة في هذا السياق مؤكدا على أن كافة عملاء البنك في الكويت والخارج يستطيعون التواصل مع فريق بنك وربة المتمرس عبر WhatsApp على الرقم 51625555، مؤكدا على أن هذه الخدمة قد تم تخصيصها للرد على استفساراتهم حول المنتجات والخدمات المصرفية والعروض المختلفة والنوعية التي يقدمها البنك. وأيضا لتلقي اقتراحاتهم وأي شكاوى مع الحرص على التعامل معها بسرعة وباحترافية ومهنية.

وأضاف البنك ان هذه الخدمة آمنة بالكامل وتضمن سرية التواصل المباشر، حيث ان WhatsApp والمملوكة لشركة فيسبوك، قد أعلنت مؤخرا بأنها قامت بتفعيل التشفير التام لجميع المحادثات التي تتم عبر WhatsApp ويعتبر هذا النوع من التشفير آمنا للغاية.

التوقعات الشهرية الشاملة – أغسطس 2016

المخاطر السياسية تتصدر جدول الأعمال

تعلم المستثمرون درساً قاسياً مفاده عدم وجود صيف هادئ بالنسبة للأسواق المالية. ومنذ التصويت على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، شهدت المخاطر تصاعداً ملحوظاً. وبدأت التحذيرات والمخاوف تسود المناخ الاقتصادي العالمي مرة أخرى. تظهر بيانات 'مؤشر مدراء المشتريات' من حول العالم مواجهة الاقتصاد العالمي لأسوأ ربع له منذ عام 2012، وبداية ظهور علامات الركود في المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، تواصل نمو المخاطر الجيوسياسية لاسيما في أوروبا، ويمكن أن تكون هذه البيانات بمثابة المحرك الرئيس للأسواق المالية والاقتصاد العالمي خلال الأشهر القادمة.

• تتمثل المفارقة الرئيسية خلال هذه الفترة بأن المخاطر لم تكن أبداً بهذا الكم منذ مدة طويلة، وعلى الرغم من ذلك يبدو المستثمرون واثقين بالمستقبل إلى حد بعيد. ويقيم مؤشر المخاطر الشاملة الصادر عن 'سيتي بنك' عند 2.24%، الأمر الذي يظهر حالة الارتياح لدى المستثمرين، ولا يمكن أن تستمر الفجوة الكامنة بين رؤية السوق والحالة الاقتصادية لفترة طويلة وسنشهد عاجلاً أم آجلاً عودة شديدة اللهجة إلى الأمر الواقع.

• مرة أخرى، تتجه جميع الأنظار إلى البنوك المركزية خلال شهر أغسطس، ومن المتوقع أن يقوم كل من بنك إنجلترا والبنك المركزي التركي بتخفيف حدة السياسة النقدية بشكل أكبر، وعلاوة على ذلك، كما في كل عام، سيكون تركيز المستثمرين الرئيسي محور اهتمام ندوة السياسة الاقتصادية في جاكسون هول والمزمع إقامتها بين 25 و27 أغسطس في وايومينج. وسيتمحور موضوع ندوة هذا العام حول: «تصميم أطر عمل مرنة للسياسة النقدية من أجل المستقبل». وسيكون خطاب جانيت يلين موضع مراقبة لصيقة من قبل المستثمرين الباحثين عن أدلة حول تطور السياسة النقدية الأمريكية، وعلى وجه الخصوص، النتائج المحتملة لاجتماع مجلس الاحتياطي الفدرالي في شهر سبتمبر المرجح أن يكون بمثابة أفضل الفرص لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة هذا العام.

لمحة عالمية: المخاطر السياسية المتنامية

على الرغم من المنحى التصاعدي للمخاطر، تشهد أوساط المستثمرين حالة من الارتياح، ويقيم مؤشر المخاطر الشاملة الصادر عن 'سيتي بنك'، الذي يستخدم مجموعة من المقاييس لقياس معدلات العزوف عن المخاطر، عند 2.24% ويشير بالتالي إلى عدم قلق المستثمرين إزاء المستقبل. ويمكن ملاحظة ذات النظرة التفاؤلية بالنسبة للأسواق الناشئة: سجل مؤشر 'باركليز' لمخاطر العملات الأجنبية في الأسواق الناشئة مؤخراً أدنى مستوى له منذ بداية العام، وبات من الواضح أن المستثمرين لم يقوموا بتقييم المخاطر بالشكل الصحيح، ومن غير المرجح أن تستمر الفجوة الكامنة بين تصور المستثمرين والواقع الاقتصادي لوقت طويل؛ وسنكون العودة إلى الواقع مؤلمة.

ويمكن أن يتمثل أحد المسببات المحتملة لهذا الأمر بزيادة كبيرة في المخاطر السياسية خلال الأسابيع القادمة؛ حيث سيتم إجراء ستة انتخابات واستفتاءات رئيسية خلال الفترة الواقعة بين 26 و8 نوفمبر في أوروبا والولايات المتحدة. ويمكن أن يفضي الاستفتاء الإيطالي إلى استقالة رئيس الوزراء ماتيو رينزي وفتح صفحة جديدة لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد في أسوأ توقيت ممكن مع استمرار مشكلة القطاع المصرفي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤكد الاستفتاء على نظام حصص المهاجرين في المجر على التصاعد المتواصل لوتيرة النزعة الشعبوية في أوروبا، ويشكل انتكاسة جديدة للاتحاد الأوروبي بعد بضعة أشهر من البريكسيت. وفي الواقع، يمتلك كل واحد من هذه الأحداث تأثيراً صغيراً للغاية بحد ذاته، ولكن يمكن أن يجمل تراكم المخاطر خلال فترة زمنية قصيرة للغاية أثراً سلبياً على الأسواق المالية وزيادة في حجم أزمة الثقة في أوروبا. واعتباراً من شهر سبتمبر، لن يمتلك المستثمرون الوقت الكافي لالتقاط أنفاسهم؛ حيث أن المخاطر السياسية تتصدر جدول الأعمال.

وبالنظر إلى الجانب المشرق للأمور، لاتزال البنوك المركزية تمتلك في جعبتها العديد من الوسائل لتهدئة السوق على المدى القصير والمتوسط. وبالإضافة على ذلك، كانت الإجراءات التي اتخذتها حاسمة إلى حد كبير في إطار تجنب حالة الذعر المالي في أعقاب استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من ذلك، تتحرك القدرة الكلية للبنك المركزي نحو مزيد من الانحسار ويمكن أن تكون مخاطر جهة التخطيط المركزية أكبر من أي وقت مضى خلال الأشهر القادمة، مع تبقي القليل من الأدوات وتجمد بعض الحكومات الرئيسية بسبب الانتخابات كحكومة الولايات المتحدة. وكان التقرير السنوي الأخير الصادر عن 'بنك التسويات الدولية' واضحاً للغاية فيما يخص هذا الموضوع: نحن محكومون بحدود سياسة البنك المركزي بسبب تناقص العائدات وارتفاع مخاطر فقاعات المضاربة. وبالرغم من إجراء أكثر من 660 عملية خفض لأسعار الفائدة حول العالم منذ انهيار بنك 'ليمان'، لا يزال النمو ضعيفاً. ولا يمتلك محافظو البنوك المركزية أي أفكار دقيقة حول الخطوة التالية، ولكن لا يبدو أن السوق تشهد أي حالة من القلق حيال هذا الأمر في الوقت الراهن.